



بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي
مركز ثقافة التنمية الاجتماعية



المنتدى الدوري

برعاية:

الأستاذة : أميرة الفاضل محمد
وزيرة الرعاية والضمان الاجتماعي

ورقة علمية عن

دور مؤسسات التعليم العالي في الاستقرار الأسري

إعداد وتقديم:

د. ابتسام محمد أحمد محمد خير

أستاذ مساعد

معهد تنمية الأسرة والمجتمع - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

الخرطوم - أبريل ٢٠١١م

المقدمة:

لا خلاف حول أهمية العلم والمتعلمين فإذا كان العمل مجال التمايز وحجة التميز بين المتنافسين فإن أصلح ما يكون العمل عندما يكون أمامه العلم ، قال تعالى " وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ " التوبة ١٠٥ .. وقال جل من قائل " هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ " الزمر ٩ .. وإذا كان العلم يرفع بيتاً لا عماد له فلا مجال لجماعة أو دولة في عصر العلم والمعلومات ما لم تضع الاهتمام بالعلم على رأس أولوياتها إذ أنه هو الاستثمار البشري الذي به ينجح الاستثمار الاقتصادي وبه تحمي الجماعة نفسها من أنانية الفرد وكسله أو عجزه وتحوله إلى طاقة خلاقية تعطي مثلاً تأخذ بل قبل أن تأخذ وبه تحمي نفسها من عدوان الجماعات وبه تفادي وتماشي المسلمين بالعلم في عصر العولمة فالعلم بكل مستويات يهدف إلى تنمية الأخلاق والروح الاجتماعية بطريقة تمكن الشباب من القيام بالواجبات التي تتطلبها الحياة الديمقراطية كما يهدف إلى رفع مستوى الإتقان في المجالات المهنية والفنية وبناء شخصية الفرد الكاملة لا مقدرته الفكرية فقط إضافة إلى غرس روح الدين وتهذيب الأخلاق وتطوير إحساس الشباب بالانتماء إلى بلدهم ومساعدة الأطفال لكي ينمو في طمأنينة وعاطفة وتنشئته على حب الفضائل والعمل بها وتعويده على تحمل المسؤولية والتفاني في العمل والاتصاف بالصدق والعفة والشجاعة والعدالة والمروءة .

كما تهدف إلى إكساب الطفل الصفات والمهارات التي يحتاج إليها في تكييف وتنظيم علاقاته في محيط الأسرة والمجتمع على أساس إدراكه حقوقه وواجباته نحوها ، وهو يعيش في أسرة لا خلاف حول أهميتها ، فالأسرة النووية هي أساس كل مجتمع من مجتمعات الدنيا وهي عماد الحياة البشرية ، ولها دور كبير في التأثير على الأبناء من حيث التنشئة وغرس قيم المجتمع ، ولأن الأسرة هي مؤسسة اجتماعية بالدرجة الأولى فهي التي تدرب الأطفال على اكتساب الأسس الأولية التي يقوم عليها المجتمع خاصة وان الأسرة السودانية هي أسرة ممتدة ترتبط بأواصر المحبة والمحنة إلى درجة كبيرة هذا ما جهة .

ومن جهة أخرى فأن للتعليم بصفة عامة دوراً كبيراً في توعية الناس بأهمية وضرورة الترابط الأسري المؤدي إلى ترابط المجتمع كله ، ومن هذا المنطلق فأن لمؤسسات التعليم العالي ، وخاصة المتخصصة منها دوراً كبيراً تجاه المجتمع يجب أن تقوم به بكفاءة ، وفعالية ، ذلك أنه من وظائفها الأساسية خدمة المجتمع .

وبعد ثورة التعليم العالي ، أنشئت في كثير من الجامعات كليات ومعاهد تعني بالتنمية البشرية بصورة أساسية منها على سبيل المثال لا الحصر ، معهد تنمية الأسرة والمجتمع بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا وكلية تنمية المجتمع في جامعة النيلين ومعهد دراسات الأسرة بجامعة أم درمان الإسلامية وكليات تنمية المجتمع بكل من جامعة شندي وجامعة

ز النجي وجامعة أم درمان الإسلامية ، ويأتي في مقدمة تنمية المجتمع كما يقول ويعتقد الباحثون والمفكرون ، التماسك الأسري وذلك لان التماسك الأسري هو مقدمة لازمة لتماسك المجتمع كله .

من خلال ما تقدم يمكن صياغة موضوع الورقة في التساؤل العام الآتي :
ما دور مؤسسات التعليم العالي في التماسك الأسري ؟ ويتفرع من هذا السؤال عدة تساؤلات تحاول الورقة الإجابة عليها :

١. ماذا نعني بالتماسك الأسري ؟
 ٢. ما العلاقة بين التماسك الأسري ومؤسسات التعليم العالي في السودان ؟
 ٣. ما المشاكل التي تواجه الأسرة في التحديات التي تواجهها ؟
 ٤. ما دور مؤسسات التعليم العالي والمتمثلة في معاهد تنمية الأسرة وكليات تنمية المجتمع في التماسك الأسري ؟
- وتأتي أهمية هذا الموضوع من أهمية الأسرة باعتبارها النواة الأولى في إعداد الشخصية الإنسانية السوية المتكاملة ، وما تقوم به مؤسسات التعليم العالي من مسؤوليات اضطلاعية في إعداد القادة والمسؤولين على مستوى الدولة .
- هذا بالإضافة إلى أهمية موضوع هذه الورقة للجهات المسؤولة للاستفادة من نتائج معالجتنا لهذا الموضوع على مستوى صانعي القرارات التي تسهم في دور الأسرة في ظل التغيرات في مؤسسات التعليم العالي .
- وتهدف هذه الورقة العلمية إلى التعرف على التماسك الأسري وبيان العلاقة ما بين التعليم العالي والتماسك الأسري في السودان .
- كما تهدف إلى الوقوف على المشاكل التي تواجه الأسر في المجتمع السوداني في القيام بواجبها .
- وتوضح دور مؤسسات التعليم العالي المتمثلة في معاهد تنمية الأسرة ومعاهد دراسات الأسرة وكليات تنمية المجتمع في التماسك الأسري .. وذلك بتربية الشخصية السوية الفاعلة ومعالجة مشاكل الأسرة في القيام بواجبها تجاه الأبناء .
- ولمعالجة هذا الموضوع تم تقسيم الورقة إلى عدة محاور :

المحور الأول :

معالج المصطلحات والمفاهيم الإجرائية الواردة في موضوع الورقة :

١. مصطلح الدور
٢. مصطلح مؤسسات التعليم العالي
٣. مصطلح التماسك الأسري

٤. مصطلح الأسرة

المحور الثاني :

- الأسرة مضمونها وتكوينها
- الأسرة في القرن الحادي والعشرين في ظل الألفية والتغيرات التي حدثت في المجتمع (القيم السودانية)

المحور الثالث :

مؤسسات التعليم العالي بدايتها ونشأتها وتطورها وعدد الجامعات والمعاهد العليا والعلاقة بين التعليم والتنمية .

المحور الرابع :

- دور مؤسسات التعليم العالي في التنمية وخدمة المجتمع والتماسك الأسري .
- دور معهد تنمية الأسرة والمجتمع في التماسك الأسري - جامعة السودان
- دور معهد دراسات الأسرة في التماسك الأسري - جامعة أم درمان الإسلامية
- دور كليات تنمية المجتمع في جامعة النيلين وجامعة شندي وجامعة زالنجي وجامعة امدرمان الإسلامية في التماسك الأسري
- النتائج والتوصيات
- المراجع

المحور الأول

المصطلحات والمفاهيم

أولاً : المصطلحات :

١- مصطلح الدور :

يشير إلى ذلك الموقف الذي تقع فيه الأنا في اختيار صعب أو مستحيل بين دورين مختلفين .

٢- مصطلح مؤسسات التعليم العالي :

يشير مصطلح مؤسسات التعليم العالي إلى الجامعات والمعاهد ، والجامعة في اللغة رابطة ، مدرسة عالية .

٣- مصطلح التماسك الأسري :

مجموعة من القوى الجاذبة التي تنص على إبقاء الأفراد داخل الجماعة مثل الحب والاحترام والصداقة والدخل المناسب والمهنة المناسبة والتشابه في البيئة الاجتماعية .

٤- مصطلح الأسرة :

الأسرة علاقة زواجه شرعية مستمرة بين الرجل والمرأة وينشأ عن تلك العلاقة وجود أطفال يعيشون معاً في مسكن مستقل أو مسكن كبير يضم الجد والجدّة مع تحمل الأب والأم القيام بأدوارهم في الحياة ، من توفير الملابس والمسكن والمأكل للأولاد ، والقيام بأهم عملية حيوية في دور الأسرة وهي عملية التنشئة الاجتماعية ، متأثرين في ذلك بكافة العوامل التي تتعرض فيها الأسرة للتأثر من خلال المجتمع .

الأسرة لغة :

هي الدرع الحصين وأهل الرجل وعشيرته ، ويطلق على الجماعة التي يربطها أمر مشترك وجمعها أسر .

الأسرة اصطلاحاً :

الأسرة هي تلك الوحدة الناتجة عن عقد بغير ملك المتعة مقدراً ، أي يراد به استمتاع كل من الزوجين بالآخر على الوجه المشروع ، ويجعل بكل منهما حقوقاً وواجبات على الآخر .

(١)

(١) الأسرة والحياة العائلية ، سناء الخولي ، ١٩٩٧م دار المعرفة الجامعية - القاهرة - ص ٤١ - ٤٣

ثانياً : المفاهيم

مفهوم الدور :

الدور هو السلوك المتوقع من الفرد ، أو المؤسسة الاجتماعية ، ويتحدد هذا السلوك في ضوء توقعات الآخرين وهو نمط من الأفعال أو التصرفات يقوم بها الشخص عندما يشغل مكانة معينة في موقف يتضمن تفاعلاً ويلاحظ في هذا المفهوم إن مفهوم الدور يرتبط بالسلوك الفعلي الذي يقوم به الإنسان وأن لكل دور دوراً مقابلاً له كما يلاحظ أننا نتعلم أدوارنا بالتعليم المقصود الرسمي وبالتعليم غير المقصود من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية كما يلاحظ أن الإنسان لا يشغل مكانة واحدة وإنما يشغل العديد من المكانات في نفس الوقت وهذه المكانات تتغير وتتبدل وبالتالي تتغير الأدوار وتتبدل .

مفهوم مؤسسات التعليم العالي :

يعني مفهوم مؤسسات التعليم العالي تعريف ماهية المؤسسات التي تعمل في مجال التعليم العالي وتحديد نوع هذه المؤسسات ومجال تخصصها فهي تتكون من الجامعات والمعاهد والمراكز التي يقوم التعليم العالي في مختلف التخصصات العلمية والأدبية وتوفر التعليم العالي للطلبة والطالبات وتعمل على تخريج أجيال تعمل في خدمة المجتمع ، وتحافظ على تماسكه .

مفهوم التماسك الأسري :

يستخدم مفهوم التماسك الأسري في وصف الحالات التي يرتبط فيها الأفراد واحدهم بالآخر بروابط اجتماعية وحضارية مشتركة ويعرف بأنه مجموعة من القوى الجاذبة التي تنص على إبقاء الأفراد داخل الجماعة مثل الحب والاحترام والصداقة والدخل المناسب والمهمة المناسبة والتشابه في البيئة الاجتماعية والقوى التي تمنعهم من الخروج عنها مثل الالتزام نحو الأطفال ونمو الروابط الزوجية الدينية والارتباط بالجماعة الأولية والقانون والموانع الاقتصادية ، كذلك استخدم التفسير نوع العلاقة بين الناس كأفراد في الجماعات الصغيرة والعائلة ، تلك العلاقة التي تؤمن لهم تحقيقاً أفضل للأمني والأهداف واشتراكاً أشمل في بعض الخصائص والصفات ، وتمثيل أحسن للقيم والتقاليد والتزام اعم بالمصالح المشتركة ، وتمسك أقوى بالأخلاقيات والسلوكيات المشتركة . (١)

والتماسك وفق هذا التعريف هو وضع اجتماعي بمقومات وعوامل تشير إلى الاستدلال على درجاته يتم الرجوع إليها في حالات القياس ، وتطوير المسؤوليات الخاصة به . وهو نوع من الارتباط والعلاقة يتأثر بالظروف البيئية المحيطة ، وهذا يعني انه نتيجة أمر استجابة للمتغيرات والمثيرات الحاصلة في البيئة .

(١) حنان عبد الحميد العناني - الطفل والأسرة المجتمع - دار هناء للنشر والتوزيع - ط الأولى - عمان ص ٦٧

أما عن قوة التماسك والترابط في الأسرة فنجد ان البنية التحتية التي يقوم عليها تماسك الأسرة هو العلاقة الحميمة بين الأب والأم أولاً .

والأسرة التي يسودها الانسجام التام والاحترام المتبادل بين الوالدين وسائر الأبناء ، ولا يعانون من أية مشكلات سلوكية بين أعضائها الذين يشتركون جميعاً في القيم السامية التي تحافظ على بناء وتماسك الأسرة .

هذه الأسر التي يسودها الانسجام التام يتم تذليل جميع المشاكل والصعوبات والتوترات الداخلية التي نواجهها بالحكمة والتعقل وبالمحبة والتعاطف والاحترام العميق لمشاعر الجميع صغاراً وكباراً . (١)

مفهوم الأسرة :

الأسرة في اللغة هي أهل الرجل وعشيرته ، وفي الاصطلاح الشرعي هي الجماعة المعتبرة نواة المجتمع ، والتي تنشأ برابطة زوجية من رجل وإمراة ثم يتفرع عنها الأولاد وتلك ذات صلة وثيقة وأصول الزوجين من أجداد وجدات وبالحواشي من إخوة وأخوات وبالقرابة القريبة من الأحفاد (أولاد الأولاد) والأسباط (أولاد البنات) والأعمام والعمات والأخوال والخالات وأولادهم .

يجمع المفهومين اللغوي والاصطلاحي مفهوم الحماية والنصرة وظهور رابطة التلاحم ، القائمة على أساس العرق والدم والنسب والمصاهرة والرضاع . (٢)

إن جميع الناس في المجتمعات في الماضي والحاضر ، ولدوا وتربوا في أسرة تتكون كل منها في مجموعها من ثلاثة أعضاء على الأقل ينتميان على شخصين بالغين وهما الذكر والأنثى اللذين يعرفان بأنهما الأبوان البيولوجيات للأطفال ، إلا أنهما يقومان في العادة بالالتزامات الاقتصادية تجاه الوحدة الأسرية ، وتحدد معظم القواعد والمعايير الأسرية وكذلك الضوابط الاجتماعية التي تفرض لطاعة هذه القواعد والمعايير للأبناء والأزواج والأباء طريقة سلوكهم وشعورهم في هذا النوع من الوحدة الاجتماعية .

تمثل كلمة أسرة حلقة واسعة الملامح المميزة والصفات ولفهم الأسرة بصورة متكاملة لا بد ان نلجأ إلى دراسة علم الموروثات وعلم الأجنة والتشريح وعلم وظائف الأعضاء ، وكذلك القانون والاقتصاد والسياسة ، ذلك أن كلا من العلوم تلقى ضوءاً على طبيعة الأسرة وطبيعتها المميزة .

(١) 33k 84 – 5586 / postsv / family-kenan on live.com

(٢) وهبة الزحيلي ، الأسرة المسلمة في العالم المعاصر ، ٢٠٠٠ ، م ، الطبعة الأولى ، دار الفكر المعاصر ، ص

إن جميع المجتمعات لها مجموعة نظم رئيسية هي : النظام الأسري ، والنظام الاقتصادي والنظام التربوي والنظام الديني والنظام السياسي ، وفهم هذه النظم الرئيسية ككل يؤدي إلى فهم المجتمع نظراً لما بينها من علاقات وتأثيرات متبادلة ، والقاعدة هنا هي أن أي نظام اجتماعي لا يمكن فهمه إلا في ضوء علاقاته مع النظم الاجتماعية الأخرى .

المحور الثالث :

الأسرة مضمونها وتكوينها :

تأثرت الأسرة بصورة عامة بالتغيرات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والعمرانية التي مرت بها المجتمعات في مختلف أنحاء العالم الفقير فتغير بناؤها أو انكشفت وظائفها ، إلا أن الأسرة بمعناها الضيق والمحدد والتي أُصطلح على تسميتها الأسرة النواة ظلت مركز التناسل ومصدر الرعاية الأولية المباشرة ، ومع كل النتائج التي طرحها التغير وخاصة في مجال الاتجاه نحو الفردية أو العزلة القرابية إلا أنه في كثير من أنحاء العالم حتى في أكثر أجزائه الصناعية تقدماً ، لا زال الفرد يمر خلال حياته بنمطين مختلفين من الأسرة النواة ، فهو يولد في أسرة مكونة منه ومن إخوته (إخوة - أخوات) ومن والديه تسمى (أسرة التوجيه) وعندما يتزوج الفرد ويترك أسرته يخلق لنفسه (أسرة نواة) أخرى تتكون منه ومن زوجته وأطفاله تسمى حينئذٍ (أسرة الإنجاب) (١)

وبالرغم من صغر حجم الأسرة فهي أقوى نظم المجتمع ، فهي النظام الذي عن طريقه نكتسب إنسانيتنا ، كما أنه لا توجد طريقة أخرى لصياغة بني الإنسان سوى تربيتهم في أسرة ، ومن هنا كل شخص ينتمي بشكل ما لأسرة واحدة على الأقل ، ولذلك تعد الأسرة المهد الحقيقي للطبيعة الإنسانية فضلاً عن أن تجربة الحياة خلالها ضرورية لتحويل المولود إلى مخلوق (إنساني) يعيش في انسجام مع الآخرين .

يوحي تاريخ الأسرة العريض بأنه اجتاز تطورات كبيرة كتلك التي نلمسها في تاريخ الحضارة المادية ، والذي تطورت فيه الحضارات الحكومية إلى النظم الهندسية المعقدة المعاصرة ، وكذلك تطورت الحكومة من القيادات الفردية البسيطة إلى الدول القومية المتسعة ، أما الأسرة فهي قديماً وحديثاً محدودة الحجم والوظائف ، إلا أن هذا لا يعني أنها نظام ثابت ، فقد تغيرت كثيراً خلال الحضارات المختلفة .

الأسرة موجودة عبر التاريخ ولكن في أشكال مختلفة وهي أيضاً ضرورة عالمية لأنها تقوم بإنجاز عدد من الوظائف الأساسية للمحافظة على استمرار الحياة الاجتماعية ، كما أكدوا العلماء على أهمية عامل آخر هو أن كل مجتمع أنساني ينظم ويضبط بطريقة نظامية العلاقات بين

الجنسين ، وهذا يكذب الرأي القائل بأن المجتمعات المتحضرة فقط هي التي تنظم العلاقات بين الجنسين .

يرى دارسو علم الاجتماع أن الأسرة احد مقومات الوجود الاجتماعي في المجتمع الإنساني ، وهي لذلك تعتبر نظاماً اجتماعياً عالمياً ، أما ما هو غير عالمي فيها فهو شكلها الموجود في كل مجتمع يجيز التزاوج بين الذكر والأنثى مما يعطي الشرعية لميلاد الطفل ، ويتم هذا بطريقة معينة تختلف من مجتمع لآخر يحصل من خلالها الطفل على مركز معين وحقوق معينة ، كما تقع مسؤولية رعايته على كاهل أشخاص معينين عليهم أن ينهضوا بها (١) والأسرة ليست عملاً فردياً أو إدارياً ، فهي من عمل المجتمع وحصاد الخبرة والحياة الاجتماعية ، والأسرة بجانب دورها في عملية التنشئة فهي تعد الإطار العام الذي يحدد تصرفات الأفراد حسب معتقدات وثقافة المجتمع وهي بذلك تشكل حياة أفرادها وتضفي عليهم خصائصها وطبيعتها وهي في شكلها الاجتماعي وبوصفها نظاماً اجتماعياً متكاملًا تؤثر فيما عداها من النظم الاجتماعية وتتأثر بها فإذا انحل النظام الأسري في مجتمع ما وفسد فإن صدها يتردد في وضعه السياسي والاقتصادي وفي معتقداته وأخلاقه وبالتالي في إنتاجه وقيمه وأداء أفرادها .

أن الأسرة الإنسانية في تكوينها هي عبارة عن نظام اجتماعي ينبعث عن ظروف الحياة الطبيعية (التي تتصف بالتقائية) للنظم والأوضاع الاجتماعية وهي ضرورة لا مفر منها وحتمية لا حياة بدونها ، وواقع لبقاء الجنس والوجود الاجتماعي واعماد الكون ، وتقوم دعائمها على زيادة نمو وتكامل أعضائها وفقاً للموازن الثقافية والاجتماعية والتغيرات البيئية وتؤدي كل الوظائف الهامة في المجتمع البيولوجية والاقتصادية ووظيفة منح المكانة والحماية والوظيفة الدينية والترفيهية والنفسية وقد ترتب على أدائها كل هذه الوظائف ان أصبحت الأسرة تحمل عبئاً ثقيلاً ، وفي المجتمعات الحديثة انتزعت من الأسرة الوظيفة التشريعية وأنشئت بدلاً عنها مؤسسات وهيئات مستقلة للإشراف على شئونه بعد ان كانت هي التي تشرع وتنفذ وتشرف ومن حيث الوظيفة الدينية أنشأت المجتمعات الحديثة هيئات ومجالس تعني بالمسائل الدينية بعد أن أصبح الدين عاماً وغير قاصر على عشيرة بعينها وظائفها التربوية والتعليمية وأنشأت مؤسسات تقوم بتلك الوظائف وأضحى الفرد في المجتمعات الحديثة أكثر تحراً وأصبحت شخصية قانونية .

(١) الأسرة والحياة العائلية ، سناء الخولي ، ١٩٩٧م ، الطبعة الاولى ، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة ، ص ٤١ -

المحور الثالث :

مؤسسات التعليم العالي نشأتها وتطورها وعلاقتها بالتنمية :

بدأ التعليم العالي في السودان بإنشاء مدرسة كتشنر الطبية في العشرينات من القرن الماضي ، ثم المدارس العليا للآداب والعلوم والحقوق والزراعة والبيطرة والتي أنشئت في الثلاثينات وكانت كل واحدة من هذه الوحدات تتبع للمصلحة الحكومية التي أنشأتها وتولت امر إدارتها والإشراف عليها ، وفي الأربعينات وضعت كل هذه المؤسسات باستثناء مدرسة كتشنر الطبية تحت إدارة واحدة هي كلية غردون التذكارية ، وقد تميزت هذه الفترة بارتباط التعليم العالي في السودان بالتعليم العالي في المملكة المتحدة ، حيث صارت كلية غردون بحلول عام ١٩٥١م كلية جامعية منتسبة لجامعة لندن .

إلى ان استقلت وأصبحت جامعة الخرطوم عام ١٩٥٦م كذلك كانت هناك جامعة القاهرة فرع الخرطوم والتي أنشئت عام ١٩٥٥م ، إضافة إلى بعض المعاهد المتخصصة التي أنشئت بالتعاون مع بعض الهيئات العالمية كمعهد الخرطوم الفني وكلية التمريض العالي ، الا ان هذا النوع من التعليم كان يقابله نوع آخر من التعليم الديني مثل قيام معهد ادمان العلمي عام ١٩١٢م والذي تطور إلى جامعة ادمان الإسلامية ، ولعل هذه الثنائية قد صاحبت التعليم العالي بالسودان إلي ما بعد الاستقلال وأفرزت ثنائية في الفكر والثقافة والأوضاع المهنية بين خريجي هذه المؤسسات .

لقد كانت إعداد الطلاب المقيدين بمؤسسات التعليم العالي في تلك الفترة محددة (تحديداً عام ١٩٥٥-١٩٥٦م) لا يتجاوز ١٦٣٣ طالباً وطالبة يشكل الذكور نسبة ٩٥% منهم . (١)

لم تشهد الفترة التي تلت استقلال السودان عام ١٩٥٦م توسعاً كبيراً في مؤسسات التعليم العالي ، بل ظل التعليم العام يتوسع دون أن يكون هناك توسع مقابل في التعليم العالي الأمر الذي أدى إلى وجود عنق زجاجة ضيق يمر به كل من أكمل مراحل التعليم العام ، ومن ناحية أخرى أصبحت المؤسسات الجامعية القائمة تشكل صفوية أكاديمية وصفوية اجتماعية .

ولقد كان التراث الذي ورثته الجامعات الأم من السياسات التي وضعها الاستعمار يركز على استقلالية المؤسسة الجامعية وان تكون الأغراض الرئيسية لها هي تخريج رجال ونساء على مستوى يتوافق مع الخدمة المدنية والمقدرة على القيادة او بمعنى آخر صقل الصفوة . (٢)

(١) انظر التقرير النهائي - التنظيم الجديد للتعليم العالي - المجلس القومي للتعليم العالي ، الخرطوم

(٢) محمد عمر بشير ، التعليم ومشكلة العمالة في السودان ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ١٨-١٩

لقد أبرزت مسيرة التعليم العالي في العقدين اللذين تليا فترة الاستقلال عدداً من القضايا ، فرغماً عن التزايد في أعداد التلاميذ المستوعبين في التعليم العالي الا ان نسبة الأمية ظلت مرتفعة جداً ، كذلك فإن الشريحة التي تستوعبها الجامعات لم تتجاوز الـ ١١٩٠١ طالباً وطالبة عام ١٩٧٤م ، بمعنى ان نسبة طلاب التعليم العالي الى العدد الكلي من السكان لم تكن تتجاوز الـ ٠٧% ، وهي نسبة ضئيلة جداً !

لقد بدا واضحاً خلال فترة السبعينات ان مؤسسات التعليم العالي الموجودة آنذاك لا تعني باحتياجات البلاد من الخبرات في كافة المجالات خاصة وقد بدأ في تلك الحقبة اتجاه لإحداث طفرة تنموية ، من ثم جاءت سياسة إعادة تنظيم التعليم العالي عام ١٩٧٥م ، والتي تتبعها إنشاء جامعتي جوبا والجزيرة ، وقد اتضح التركيز على كليات الموارد والتنمية الريفية والكليات التطبيقية .

لقد أدى ذلك التطور إلى مجموعة من النتائج ، لعل من أهمها خروج الجامعات لأول مرة من عاصمة البلاد الخرطوم إلى الولايات الأخرى ذات الحرمان (كجامعة جوبا) او ذات الموارد (كجامعة الجزيرة) ، أدى ذلك إلى بلورة الاتجاه الذي يدعو إلى ربط مؤسسات التعليم العالي باحتياجات التنمية الفعلية والمجتمعات المحلية .

وقد بدأت هذه الجامعات في الاهتمام بالبحوث والدراسات المتعلقة بمشكلات المجتمعات الريفية الموجودة بينها ، بحيث ربطت بين مؤسسات التعليم العالي واحتياجات التنمية وقد أثارت هذه النظرة عدة تساؤلات كان أهمها كيفية الربط بين الخطة الاقتصادية للدولة وخطة التعليم العالي ، ولعل هذا السؤال كان يرتبط بإعداد الخريجين وتوزيع التخصصات بالجامعات وتأثير ذلك على عوامل أخرى كالعطالة او الفجوة في تخصصات معينة ، كذلك ارتبطت هذه الرؤية في تلك الفترة بعدد من الحركات المطالبة للمهنيين التي بدأت تطبق منطق السوق على نواتج التعليم العالي .

وفي عقد الثمانيات برزت عدة تفاعلات كما أدت التغيرات الاقتصادية الكبيرة ومصاحباتها التضخمية إلى خلل في ميزانيات مؤسسات التعليم العالي وبالذات الجامعات وقد شهد منتصف الثمانينات حواراً حول وضعية التعليم العالي ومستقبله وقد كانت أهم القضايا المطروحة تتعلق بضعف إمكانيات التعليم العالي وضالة الإعداد المستوعبة سنوياً حيث كانت النسبة المستوعبة من خريجي المدارس الثانوية لا تتعدى ١٠% منهم ١٩٨٦م . (١)

(١) التقرير الختامي والتوصيات ، لجنة دراسة مستقبل التعليم العالي ، الخرطوم ، ١٩٨٦م ، ص ٢-٣

وفي الربع الأخير من عام ١٩٨٩م ، وبعد قيام حكومة الإنقاذ الوطني في يونيو ١٩٨٩م تم تبني سياسات قصد أن تحدث نقلة كبيرة في بنية التعليم العالي بالسودان فيما أصبح يشكل دعائم "ثورة التعليم العالي" بالسودان ، وقد حاولت هذه السياسات أن تجمع بين الاتجاه الإنساني الذي يهدف لإتاحة التعليم العالي كهدف في حد ذاته لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع والاتجاه البراجماتي الذي يربط بين التعليم العالي واحتياجات التنمية المادية في المجتمع .

وقد تمثلت التوجهات العامة لفلسفة ثورة التعليم العالي في السعي لتحقيق عدة أهداف على رأسها تأصيل التعليم العالي بحيث يراعي الخصائص المميزة لأهل السودان والنابعة من موروثاتهم الإسلامية والعربية والإفريقية ، وإعداد القيادات الفكرية في مجالات المعرفة الإنسانية والمهنية والثقافية القادرة على الإسهام في النهوض بالمجتمع وتلبية حاجاته التنموية وتوسع مدى البحث العلمي بحيث يشمل البحوث الأساسية التي لا بد منها في بناء صرح النهضة العلمية والتركيز على البحوث التطبيقية وبسط المزيد من الفرص للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي للمواطنين ، وخدمة المجتمع بالمشاركة في جهود الدولة في مجال التخطيط والارتقاء بالإنتاج والإسهام في المجالس واللجان المتخصصة في قضايا التنمية ، وبناء على هذه السياسة فقد زادت أعداد الطلاب بالجامعات في كل التخصصات كما برزت كليات جديدة ومعاهد ومراكز في الجامعات من أهم أهدافها المساهمة في تنمية المجتمع .

أما في إطار الخطة العامة للدولة في السودان فقد تم وضع الإستراتيجية القومية الشاملة بالسودان عام ١٩٩٢م وهي عبارة عن خطة عشرة سنوات (١٩٩٢-٢٠٠٢م) تغطي كافة القطاعات وفي إطار هذه الخطة وضعت خطة للتعليم العالي كان من أهم أهدافها ربط التعليم العالي بالتوجه التنموي للتعليم العالي كان من أهم أهدافها ربط التعليم العالي بالتوجه التنموي للبلاد وتحديث المناهج والاهتمام بالتحقيقات التي تلبي حاجات الولايات ، والعناية بتدريب القوى العاملة رفيعة المستوى وتشجيع البحث العلمي وتطوير التعليم الفني والثقافي ليبلغ ٦٠% من التعليم العالي ومضاعفة الطلاب بالجامعات بما يستوعب أربعة أضعاف الأعداد عام ١٩٩٢م .

وقد تم التركيز على التوسع في قبول الطلاب بالجامعات كما تم التوسع في إنشاء الجامعات والكليات الجامعية بالولايات المختلفة خارج العاصمة حيث بلغ عددها الان (٢٦) جامعة وكلية متخصصة كما تزايد الاهتمام بالإنتاج البحثي بالجامعات ونما بصورة متزايدة ، وقد أعطت هذه البحوث والدراسات مؤشرات مفيدة جداً لكثير من المشروعات التنموية التي نفذت بالفعل في السودان وقد أبرزت هذه الدراسات مدى علاقة التعليم بالتنمية .

ويحظى التعليم العالي بقدر كبير من الدراسة والتحليل عند إعداد خطط التنمية القومية وذلك لربط سياسات التعليم العالي بالاحتياجات التنموية للبلاد مثل خطط التنمية الخمسية ١٩٧٠-١٩٧٥ م ، والإستراتيجية القومية الشاملة ١٩٩٢-٢٠٠٠ م .

وقد لقي التعليم العالي بالسودان اهتماماً كبيراً في مجال الرؤى والتخطيط ورسم السياسات ومتابعتها ، ولعل السبب يعود إلى انه قد توفرت بالسودان نخبة كبيرة من الكوادر المؤهلة في كافة مجالات التعليم العالي .

ويمكن القول بأن التعليم العالي من خلال تجربته الطويلة بالسودان قد استطاع أن يحدث أثراً كبيراً في بنية المجتمع وذلك في إطار دوره الإنساني بتحقيق قدر كبير في القدرات الخلاقة ، ودوره العملي بتوفير احتياجات التنمية ، كما استطاع ان يتماشى مع النمو الاقتصادي بالطريقة التي جعلت الكوادر المهنية التي يؤهلها تعني بالاحتياجات المطلوبة في بعض المجالات بل تتجاوزها في مجالات أخرى .

وقد استطاعت مؤسسات التعليم العالي التي تعمل في مجال تنمية الأسرة والمجتمع أن تدفع بالتعليم العالي إلى مجالات رحبة تهدف إلى تنمية المجتمع من خلال دورها الرائد في رعاية الأسرة وذلك بالمحافظة عليها والعمل على تماسكها خاصة وان الأسرة في السودان تعاني من العديد من المشاكل والتي ترتبط معظمها بمؤسسة الزواج حيث تبرز العديد من المشكلات الاجتماعية داخل الأسرة بين الزوجين تؤثر سلباً على الأبناء مثل مشكلة الطلاق وتعدد الزوجات وكذلك هنالك مشاكل مرتبطة بالنواحي الاقتصادية مثل انشغال الأب عن رعايته ابنه ومراقبته لانشغاله بتوفير متطلبات الحياة لأسرته .

المحور الرابع :

دور مؤسسات التعليم العالي في التنمية وخدمة المجتمع :

إن لمؤسسات التعليم العالي في السودان دوراً كبيراً في التنمية وخدمة المجتمع فقد استطاع التعليم العالي أن يحدث أثراً كبيراً في بنية المجتمع وذلك في إطار دوره الإنساني بتحقيق قدر كبير من القدرات الخلاقة ، ودوره العملي في توفير احتياجات التنمية ، ويظهر هذا الدور من خلال مؤسسات التعليم العالي التي تعمل في خدمة المجتمع مثل مراكز تنمية المجتمع وكليات المجتمع ومعاهد تنمية الأسرة والمجتمع ومعاهد دراسات الأسرة ، هذه المراكز والمعاهد التي يقع عليها الدور الكبير في خلق التماسك الأسري في المجتمع .

*** ومن أهم هذه المعاهد والمراكز والكليات :**

١. معهد تنمية الأسرة والمجتمع - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

٢. معهد دراسات الأسرة - جامعة ام درمان الإسلامية

٣. كلية تنمية المجتمع - جامعة النيلين

٤. كلية تنمية المجتمع - جامعة ام درمان الإسلامية

٥. وكليات تنمية المجتمع بالجامعات الولائية في كل من شندي وزالنجي

أهداف معاهد وكليات تنمية الأسرة والمجتمع ودورها في التماسك الأسري :

١- معهد تنمية الأسرة والمجتمع - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا : يعتبر هذا المعهد معهد متطور يساهم بفاعلية في تنمية الأسرة المجتمع من خلال تطوير المعرفة العلمية لتلبية متطلبات التنمية الشاملة للأسرة والمجتمع ، ويعمل باستمرار من خلال الدراسات والبحوث والتدريب لربط الجامعة بالمجتمع بصورة عامة وبالمساهمة في قضايا التنمية الاجتماعية والثقافية للأسرة والمجتمع بصورة خاصة كما يهدف لتنمية الأسرة والمجتمع من خلال المساهمة في الدراسات والبحوث والنشر ، والمساهمة في إعداد إطار نموذجي لتنمية المجتمعات المحلية إضافة إلى إعداد برامج تدريب ورفع مقدرات نموذجية وفعالة تساعد في تنمية المجتمع .

ويتيح المعهد فرص عمل للخريجين من خلال تقديمه لبرامج متنوعة في علوم تنمية المرأة ورياض الأطفال والعمل الطوعي والخدمة الاجتماعية ويقدم برامج لدعم المشروعات والأنشطة ذات العلاقة بالأسرة والمجتمع في دورات تدريبية كما يرتبط بشراكات مجتمعية متعددة جميعها تفتح مجالات وفرص عمل مع جهات ذات صلة بتنمية وتطوير الأسرة والمجتمع والمجتمعات المحلية وكمثال لجهات العمل الوزارات ذات الصلة (الشئون الاجتماعية والشئون الإنسانية - الرعاية الاجتماعية والتربية والتعليم - مؤسسات التمويل الأصغر - المراكز الاستشارية المتخصصة والمنظمات المحلية والعالمية) .

ويقدم المعهد العديد من المشروعات التي تساهم في التماسك الأسري مع منظمات عالمية وبنوك مثل مشروع الحلول العملية مع منظمة براكتكال اكشن ومشروع المقولة مع البنك الإسلامي بجدة والذي يهدف إلى تنمية روح المقولة لدى الطلاب والتمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة والشباب العاطل في السودان ، وللمعهد برامج مشتركة مع المنظمة الوقفية لرعاية الأيتام ، ومؤسسة التنمية الاجتماعية ولاية الخرطوم بتقديم خدمات للأسر المنتجة .

٢- معهد دراسات الأسرة - جامعة ام درمان الإسلامية : يعتبر هذا المعهد معهد متخصص يهتم بقضايا المرأة والأسرة ومعالجتها من رؤية تستند إلى مصادر التشريع الإسلامي كأساس للفهم تأكيداً لرسالة الجامعة ودورها في ظل تحديات الاستهداف المعاصر .

يهدف هذا المعهد إلى تأصيل المعرفة الخاصة بقضايا الأسرة باعتبار أن مصادر التشريع الإسلامي هي أساس للفهم كما يهدف إلى دعم ومعالجة قضايا الأسرة محلياً وعالمياً كما يعمل على رصد وتقديم التيارات المصاحبة للعولمة والثقافات المتغايرة وآثارها على الأسرة

والمجتمع دراسة متطلبات الإصلاح كبديل للتغير بما يواكب مرحلة التحول التي يمر بها المجتمع ، كما يهدف إلى تدريب وتأهيل الدارسين والدراسات في مجال الأسرة والمجتمع . ويهدف أيضاً إلى تشجيع وتطوير البحوث التطبيقية في مجال الأسرة والمجالات الأخرى ذات الصلة بها .

تؤكد هذه الأهداف دور هذا المعهد الرائد في حل مشاكل الأسر الاجتماعية ومساعدتها في حل مشاكلها وذلك بتقديم الدراسات والبحوث التطبيقية في مجال الأسرة وكل هذا يؤدي إلى تدعيم وتقوية الأسر مما يؤدي إلى التماسك الأسري وتقوية وتعزيز قدرات الأسرة في التنشئة والتربية والتوعية .

٣- دور كليات تنمية المجتمع بالجامعات المختلفة في تنمية المجتمع والتماسك الأسري :

تهدف كليات تنمية المجتمع إلى توفير فرص للتعليم يتيح فرصاً أوسع لتأهيل قطاع كبير من خريجي التعليم الثانوي ، كما يتيح فرص تعليم للكبار لتعليم مهن جديدة أو إعادة تأهيلهم وذلك بتوفير برامج متنوعة وسيطة التأهيل في غاياتها لتلبية حاجة المجتمع من الكوادر شبة المهنية وفي المجالات التي يحتاج لها ذلك المجتمع فهي برامج تعليم انتقالي وتعليم ختامي وتقديم برامج في الإرشاد والتوجيه الأكاديمي والمهني تساعد الطلاب للتعرف على قدراتهم الأكاديمية والمهنية ومن ثم تقديم برامج في المساق الذي يتناسب مع الطالب وذلك بقصد رفع كفاءته ومستواه العلمي بحيث يتمكن في الانخراط في البرنامج الذي يتناسب مع قدراته ، هذا بالإضافة إلى تقديم خدمات المجتمع .

أن الفلسفة الأساسية لكليات المجتمع وكليات تنمية المجتمع هي ارتباطها العضوي بالمجتمع المحلي الذي تنشأ فيه وفي هذا الخصوص تساهم كليات المجتمع في توفير عدد من الخدمات الاجتماعية كما تساهم في النشاطات الاجتماعية والثقافية التي تعني بزيادة الوعي في ذلك المجتمع خصوصاً في المجتمعات الزراعية والريفية ، كما تساهم في تقوية وتدعيم وضع الأسرة في المجتمع وذلك بتوفير فرص عمل عبر دراسة هذه الكليات للأبناء والأمهات حيث تقوم كليات تنمية المجتمع بفتح مراكز لتنمية المرأة تمارس فيها المرأة الأنشطة المختلفة المدرة للدخل والتي تساهم في تحسين وضع الأسرة مما يكون له الأثر القوي في التماسك الأسري .

النتائج :

تتركز أهم النتائج التي توصلت إليها الورقة العلمية في النقاط التالية :

تعد التنشئة الاجتماعية من أولى العمليات الاجتماعية وأخطرها شأناً في حياة الفرد ، لأنها الدعامة الأولى التي تركز عليها مقومات شخصيته وتبدأ هذه العملية منذ ولادة الطفل فهو في مراحل حياته الأولى لا يعدو أن يكون كتلة من الغرائز والاستعدادات تتولاه بالترويض ليكون كائناً اجتماعياً ومواطناً فاضلاً فتعلمه لغة الجماعة وعاداتها وعرفها وتقاليدها وتكمل الجماعات الأخرى مثل دور الحضانة والروضة والمدرسة والجمعيات والهيئات والجامعات وظيفية الأسرة في تنشئة الأفراد أذن فالتنشئة الاجتماعية هي عملية تشكيل السلوك الإنساني للفرد وهي تحويل الكائن البيولوجي إلى كائن اجتماعي وهي العملية التي تتعلق بتعليم أفراد المجتمع من الجيل الجديد كيف يسلكون المواقف الاجتماعية المختلفة على أساس ما يتوقعه منهم المجتمع الذي ينشأون فيه فهي بالتالي عملية إكساب الفرد ثقافة المجتمع لذلك فان للجامعات دور تربوي يعين في عملية التنشئة فهي تكمل ما بدأ في المراحل المختلفة التي مر بها الفرد وتكسب الفرد المقدرة على التفاعل مع الآخرين ويمكن ان يتم ذلك من خلال مشاركة الطلاب في الجمعيات العلمية والرحلات العلمية والسمنارات والندوات التي تتناول الجوانب الاجتماعية .

ومن النتائج التي توصلت إليها الورقة أيضاً بعد دراسة الأوضاع الاجتماعية في مؤسسات التعليم العالي أن الجامعات لديها اهتمام كبير بدراسة حالة الطلاب الاجتماعية ومتابعتهم وذلك من خلال مكاتب الإرشاد النفسي داخل الجامعات والتي يوجد بها باحثين اجتماعيين أكفاء متخصصين يقومون بمعالجة مشاكل الطلاب الاجتماعية ويقدمون لهم النصح والمشورة ويساهمون بحل مشكلاتهم الأسرية .

كما توصلت الورقة إلى أن للجامعات المقدرة على حل مشاكل الطلاب المختلفة سواء كانت علاقات غير مشروعة أو مشاكل مادية ، أو مشاكل تتعلق بطلاب وطالبات الولايات ففي كل الجامعات توجد آليات تعين في مناقشة وتبصير الطلاب وتتمثل تلك الآليات في عمادات الطلاب وما يوجد بها من مكاتب للبحث العلمي الاجتماعي ومعالجة مشاكل الطلاب المادية والأسرية وذلك عن طريق تقارير المتابعة ويتم ذلك بالتنسيق بين عمادة الطلاب واتحادات الطلاب وإدارة الجامعات ، كما تُعقد ورش عمل متخصصة لمعالجة مشاكل الطلاب بأنواعها المختلفة يتم الخروج بتوصيات وملاحظات وقرارات تساعد في إيجاد الحلول الناجحة بعلاج تلك المشكلات ويتم متابعة تنفيذها مع إدارة الجامعة .

كما توصلت الورقة بصدد مشاكل الطلاب إلى أن مشاكل الطلاب تعالج داخل إطار الجامعة مع المحافظة الشديدة جداً على سمعة الجامعة وطلابها ، أما إذا كانت المشكلة كبيرة ومستعصية يتم الاتصال بمن يهمهم الأمر سواء أن كانت الأسرة أو الشرطة لمعالجة المشكلة. وتوصلت الورقة أيضاً بصدد المناهج فأن المناهج الدراسية في الجامعات دائماً يتم ربطها بالعمل المستقبلي وبسوق العمل وباستقرار الأسر والعون في النشأة السوية كما يتم ربطها بالتطور العلمي والتكنولوجي بحيث تكون مناهج مواكبة ومنقحة من كل شوائب ، ويتم دائماً تطويرها لتكون مناهج حديثة .

وعن التقويم اليومي والفصلي وأثره على عدم استقرار الأسرة فإن الورقة قد توصلت إلى أن التقويم اليومي غير مطلوب بل المطلوب يومياً هو المتابعة والملاحظة ، أما التقويم الفصلي فهو المطلوب وذلك للوقوف على مستوى التقدم وما توصل إليه من نجاح وتحصيل ، عليه يجب في التعليم العالي التركيز على المتابعة والملاحظة ومعالجة الحالات السلبية فور حدوثها ولا تُترك حتى تستفحل وتصير معضلة وكارثة يُصعب إيجاد الحلول لها .

ومن أهم نتائج الورقة التي توصلت إليها الدور الكبير والرائد للمعاهد والكليات المتخصصة في مجال تنمية الأسرة والمجتمع وفي خلق التماسك الأسري وقد أبرزت الورقة هذا الدور من خلال استعراض وتحليل دور هذه المعاهد والمراكز والكليات في تقوية وتعزيز قدرات الأسرة في التنشئة والتربية والتوعية وتوفير فرص العمل والتعليم الوسيط والتدريب والتعليم المستمر عبر دراسات وتخصصات مختلفة وبرامج تأهيلية تلبي حاجة المجتمع وتسد حاجة سوق العمل مما يساهم في تدعيم وضع الأسرة ومساعدتها في توفير مقومات التماسك والاستقرار الأسري .

التوصيات :-

١. قيام وسائل الإعلام بالتوعية بأهمية مؤسسات التعليم العالي وإبراز دورها في تماسك الأسرة والمجتمع وضرورة رعايتها مما يساعد في تقدم المجتمع وتنميته .
٢. استيعاب مدى أهمية قيام مؤسسات تعليمية هدفها تماسك الأسرة والمجتمع في إطار سياسة تنموية مدروسة تراعي التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وفي إطار نتائج الدراسات والأبحاث العلمية حول أهمية التماسك الأسري من الجوانب كافة .
٣. ضرورة حماية الأسرة والمجتمع من الغزو الفكري والثقافي الذي تصوره لنا القنوات الفضائية لكي يظل المجتمع الإسلامي متماسكاً وقوياً .
٤. العمل على تغيير بعض القيم المعوقة للتماسك الأسري حتى تؤدي الأسرة دورها كاملاً والمحافظة عليها عبر هذه المؤسسات التعليمية التي هدفها سلامة الأسرة والمجتمع .
٥. مراعاة طبيعية المجتمع السوداني وذلك بالإبقاء على القيم والعادات والتقاليد السمة التي تفيد المجتمع وتناسب طبيعته والتخلي عن كل ما هو جديد يهدم المجتمع ويؤثر على تماسكه .
٦. التوسع في المؤسسات التعليمية التي تخدم المجتمع وتبني الأسرة وتحافظ على تماسكها .

المراجع :-

١. سناء الخولي ، الأسرة والحياة العائلية ، ١٩٩٧م ، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة ، ط ١ .
٢. على عبد الواحد وافي ، الأسرة والمجتمع ، ط ٨ ، دار النهضة ، مصر
٣. معن خليل عمر ، علم اجتماع الأسرة ، ط ١ ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ١٩٩٤م .
٤. محمد عمر بشير ، التعليم وشبكة العمالة في السودان ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٨٠م .
٥. حنان عبد الحميد الضافي ، الطفل والأسرة والمجتمع ، ط الأولى ، دار هناء للنشر والتوزيع ، عمان .
٦. Family . kenanon live . cpm / posts / 55 86-33k 84
٧. www.adab wafan.com / display / product asp id = 60102